Document: EB 2007/90/R.7
Agenda: 6
Date: 21 March 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

اقتراح بشأن جمهورية هايتي
وتقرير مرحلي عن مشاركة الصندوق في المبادرة

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
هاتف: 2377 5459 06 39+
بريد إلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بحالة قطرية جديدة للديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (جمهورية هايتي) وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة 20.

مشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: اقتراح بشأن جمهورية هايتي وتقرير مرحلي عن مشاركة الصندوق في المبادرة

أولا – المقدمة

1- الغرض من هذا التقرير المرحلي لعام 2006 هو:

- التماس موافقة المجلس التنفيذي على حالة قطرية جديدة (جمهورية هايتي) لتخفيف ديونها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- التماس أن يحيط المجلس التنفيذي علماً بأن رئيس الصندوق قد حول من موارد الصندوق الداخلية إلى حساب صندوق الأمانة مبلغاً يعادل 10 ملايين دولار أمريكي؛
- إعلام المجلس التنفيذي بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة الصندوق في المبادرة.

ثانياً – حالة قطرية جديدة: جمهورية هايتي

2- في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على مساندة حزمة شاملة لتخفيف ديون جمهورية هايتي بموجب المبادرة المعززة لتخفيف الديون. وتتيح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الناجحة في 2006 فرصة للتغلب على تركة العقود الماضية. فقد شكلت حكومة ائتلافية تشمل وزراء من مختلف الأحزاب السياسية. ولقيت الحكومة الائتلافية موافقة إجماعية تقريبا في البرلمان، وهو ما أحيا آمال التقدم ببرنامج عمل طموح لتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الرئيسية وإمكانية الوصول إليها، وتحديث الدولة، ومتابعة وتعميق الإصلاح التسييري، وشن الحرب على الفساد، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص.

3- ومازالت القلاقل السياسية والاقتصادية، وتكرر التدهور في مجال الأمن، وانخفاض النمو، وزيادة اللامساواة والفقر هي التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي إلى عهد قريب. ولقد كان للنزاعات السياسية الممتدة والعنف، وفترات ممتدة من المساعدات الخارجية المرتفعة يتلوها سحب الدعم الاقتصادي والكوارث الطبيعية تأثير شديد. كما انخفض الدخل الحقيقي للفرد الواحد في المتوسط بنسبة 2 في المائة سنويا خلال السنوات العشرين الماضية. وتميز نمط التنمية الاجتماعية الاقتصادية في هايتي بسمات ملحوظة من اللامساواة من حيث إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات العامة، وهو ما أدى، مع انخفاض النمو، إلى انتشار الفقر على نطاق واسع. وتعد هايتي أفقر بلد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي إذ يبلغ إجمالي الناتج المحلي لكل فرد فيها حوالي 430 دولارا أمريكيا، ويعيش 58 في المائة من السكان الريفيين في فقر مدقع (60 في المائة من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية). وفي مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2005 جاء ترتيب هايتي الثالثة والخمسين بعد المائة من بين 177 بلداً. ويعيش حوالي 54 في المائة من سكان هايتي تحت خط الفقر المحدد بدولار أمريكي واحد في اليوم. ويعيش 78 في المائة منهم تحت خط دولارين أمريكيين في اليوم (بيانات 2001).

4- منذ منتصف 2004 بدأ الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والإصلاحات الهيكلية في هايتي تتلقى الدعم من جهات مانحة بموجب إطار التعاون المؤقت الذي قدمته الحكومة الانتقالية في المؤتمر الدولي للجهات المانحة المعني بهايتي المنعقد في يوليو/تموز 2004 في واشنطن العاصمة. وخلال العامين التاليين وحتى

قيام حكومة منتخبة تلقى برنامج السلطات للاقتصاد الكلي الدعم من برنامج صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة بعد انتهاء حالات الصراع. وبعد تصفية المتأخرات المستحقة للمؤسسة الإنمائية الدولية (والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) في أوائل 2005، تلقت الحكومة الدعم أيضا من المؤسسة من أجل تنفيذ إصلاحات في مجال التسيير الاقتصادي. كما قدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجهات مانحة ثنائية مساعدات مالية وتقنية يعتد بها. وبفضل هذا الدعم أحرزت هايتي تقدما كبيرا في سبيل توطيد استقرار الاقتصاد الكلي فيها. وتعافى الاقتصاد بالتدريج من الاضطراب السياسي والفيضانات الشديدة التي وقعت في 2004. وكان من المتوقع طبقا لأحدث البيانات أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث يصبح 2.5 في المائة في السنة المالية 2006 بعد أن كان 1.8 في المائة في السنة المالية 2005.

5- ورغم إحراز تقدم كبير في تنفيذ إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية وتسييرية، فإن وضع هايتي على طريق الانتعاش الاقتصادي سيظل تحديا كبيرا. وذلك أن الانتعاش الاقتصادي سيتطلب على نحو حاسم استعادة الأمن، ولكن تحسين الأمن على نحو مستدام سيتوقف بدوره على إدخال تحسينات سريعة وواضحة في الظروف المعيشية لسكان هايتي. ومن غير المحتمل، بالنظر إلى الفجوات الكبيرة في مؤشرات التنمية، أن تحقق هايتي كل ما تتوخاه من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وتستطيع هايتي، مع استمرار المساعدة المالية الخارجية (بما في ذلك تخفيف الديون في إطار مبادرة الديون والمبادرات متعددة الأطراف لتخفيف الديون)، أن تحقق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف 2 (تحقيق التعليم الابتدائي الشامل) والهدف 6 (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والملاريا وغير ذلك من الأمراض)، وإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الأخرى.

6- وسيكون للدعم المالي والتقني المقدم من الجهات المانحة أهمية حاسمة في مساعدة الحكومة على مواجهة تلك التحديات. ورغم أن الظروف الحالية في هايتي تواجه التقدم بمخاطر مهمة، فإن تخفيف الديون في إطار مبادرة الديون سيسهم في إفساح مجال مالي لنفقات ثمة حاجة ماسة إليها في مجال الفقر، وسيشجع الإصلاحات في إدارة النفقات العامة. وقد مول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ بدء العمليات في هايتي في عام 1978 سبعة قروض يعادل مجموعها 82.9 مليون دولار أمريكي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، وافق المجلس التنفيذي على مشروع تنمية الري الصغير الذي يرمي إلى تعظيم إمكانيات الري الصغير بغية دعم زراعة الري المكثف مع مراعاة التكنولوجيات الابتكارية وأمن الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وقد تأثرت العمليتان الجاريتان - أي مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية (المرحلة الثانية) وبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية - ببيئة تنفيذية معقدة، وهما تفيدان في الوقت الحاضر من برنامج مكثف للإشراف والدعم الإداري.

7- وقد حدد النهوض بالقطاع الزراعي وتحديثه كركن أساسي من أركان النمو المناصر للفقراء في الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر (سبتمبر/أيلول 2006)، وسيقتضي، من بين ما يقتضي، تحسين فرص الوصول إلى الائتمان والمدخلات الزراعية، وإصلاح البنى التحتية الزراعية بما في ذلك مرافق الري والتخزين؛ وزيادة أمن حيازة الأراضي. وقد بدأت الحكومة إعداد وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر بناء على الوثيقة المرحلية عن طريق عملية تشاركية. وسيستلزم ذلك وضع استراتيجية مفصلة لإجراء مشاورات تشمل أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية المتأثرة والدوائر المانحة، وستستهدف الفقراء عن طريق عقد اجتماعات في الكوميونات والمقاطعات.

8- ومن المتوقع للوثيقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر أن: (i) تعرض استراتيجية شاملة للأجل المتوسط والطويل وبرنامج عمل لتنفيذها؛ (ii) تضع آليات ومؤشرات يسهل رصدها لسير العمل بما في ذلك تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية؛ (iii) تنقح برنامج عمل الإصلاح الهيكلي بحيث تقدم استراتيجيات قطاعية أكثر تفصيلا وتركيزا؛ (iv) تحدد بوضوح النفقات ذات الأولوية في إطار برنامج استثمار معزز للقطاع العام؛ (v) تحدد التدخلات الرامية إلى تعزيز القدرات التنفيذية لبرامج ومشروعات القطاع العام.

9- وفي سبتمبر/أيلول 2005 (السنة الأساس) كان صافي القيمة الحالية لديون هايتي (بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون) يعادل 928.3 مليون دولار أمريكي، كما بلغت نسبة صافي القيمة الحالية لدينها بالنسبة لصادراتها 176.7 في المائة. وبمقتضى المبادرة المعززة تكون البلدان مؤهلة لتلقي المساعدة طالما تجاوز صافي القيمة الحالية لدينها الخارجي 150 في المائة من عائدات التصدير. ومن المتوقع لتحقيق هذا الهدف أن يقدم جميع الدائنين متعددي الأطراف تخفيضا بنسبة 15.1 في المائة في صافي القيمة الحالية لمطالباتها غير المسددة في سبتمبر/أيلول 2005. ومن شأن إجمالي تخفيف الديون من جانب دائني هايتي أن يبلغ 140.3 مليون دولار أمريكي من حيث صافي القيمة الحالية. وبناء على اقتسام الأعباء النسبي سيقدم الدائنون الثنائيون والتجاريون 20.4 مليون دولار أمريكي وسيقدم الدائنون متعددو الأطراف 120.0 مليون دولار أمريكي لتخفيف الدين حسب صافي القيمة الحالية. **ومن المقترح أن يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تخفيف ديون هايتي بما قيمته 2.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (3.1 مليون دولار أمريكي) من حيث صافي القيمة الحالية في 2005.**

10- وتعتزم الحكومة استخدام الوفورات المتصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمويل أنشطة حددت في الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر التي ستدرج في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وستركز الموارد النسبية من مساعدات مبادرة الديون إلى حد كبير على الصحة والتعليم والمياه والبيئة بينما ستمول مجالات أخرى مثل البرامج الكبرى للبنى التحتية بموارد خارجية أخرى.

11- وستصل هايتي إلى نقطة الإنجاز الخاصة بها بمقتضى مبادرة الديون عندما تتحقق الشروط التالية: (أ) الاتفاق من خلال عملية تشاركية على نقاط انطلاق عامة نموذجية فيما يتعلق بإعداد وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر؛ والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي؛ ووضع إطار اقتصادي كلي متوسط الأجل يبين النفقات المتصلة بالفقر التي رصدت والنفقات ذات الأولوية المواءمة مع النفقات المحددة في الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ (ب) وجود تدابير سياساتية محددة وقابلة للرصد بشأن إدارة المالية العامة والتسيير وسياسة الضرائب وإدارتها، والقطاعات الاجتماعية وإدارة الديون الخارجية. ويدل تحليل الحساسية على أن أداء هايتي في مجال الصادرات يؤدي دورا محوريا في خدمة ديونها الخارجية بعد مساعدة مبادرة الديون.

ثالثاً – التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

12- وصل الآن واحد وعشرون بلدا إلى نقطة الإنجاز بينما توجد تسعة بلدان في المرحلة المؤقتة بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز (انظر الجدول). وقد تسارع خلال العامين الماضيين الإيقاع الذي وصلت به البلدان في المرحلة المؤقتة إلى نقاط الإنجاز نظرا لأنها أحرزت تقدما في تنفيذ برامجها الاقتصادية الكلية واستراتيجياتها الخاصة بالحد من الفقر. ومنذ سبتمبر/أيلول 2005، وصلت الكاميرون وملاوي ورواندا وسيراليون جميعها إلى نقاط الإنجاز مع موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على إضافات لملاوي ورواندا. يضاف إلى ذلك أن غامبيا وساو تومي وبرنسيبي يمكن أن تصلا إلى نقطتي إنجازهما في النصف الأول من عام 2007، ومن الممكن تجهيز وثيقة خاصة بنقطة اتخاذ القرار بالنسبة لقيرغيزيستان في أوائل 2007 تتلوها وثيقة أخرى لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ألف – مجموع تكاليف مبادرة الديون التي يتحملها الصندوق

13- يقدر مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في المبادرة الكاملة للديون في الوقت الحاضر بصافي القيمة الحالية بـ 306.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 461.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)، وهو ما يعادل تكلفة اسمية تقريبية تبلغ **453.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 682.2 مليون دولار أمريكي)**[1]. ومن المحتمل أن تزداد التقديرات الحالية للتكاليف نتيجة تأخر البلدان في الوصول إلى نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز، وتدهور الظروف الاقتصادية مما يؤدي إلى ضرورة تقديم إضافات من أجل الوصول إلى نقطة الإنجاز، واستمرار معدلات الخصم المنخفضة. ويقدر مجموع مدفوعات تخفيف الديون بحوالي 60.3 مليون دولار أمريكي في 2007.

باء – التزامات الصندوق حتى تاريخه

14- التزم الصندوق حتى تاريخه بالتخفيف المطلوب لديون جميع البلدان التسعة والعشرين (باستثناء هايتي) التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار التي لم تتم الموافقة بشأنها بعد. ووصل إجمالي التزامات الصندوق حتى الآن إلى 212.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (319.1 دولار أمريكي تقريبا) حسب صافي القيمة الحالية، وهو ما يبلغ **319.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 480.9 مليون دولار أمريكي)** من تخفيف خدمة الدين بالقيمة الاسمية.

جيم – ما قدمه الصندوق لتخفيف الديون

15- قدم الصندوق حتى الآن 126.6 مليون دولار أمريكي لتخفيف ديون 21 بلدا عند نقطة الإنجاز (وإن كانت سيراليون قد بلغت نقطة الإنجاز في ديسمبر/كانون الأول ولم يحدث أي دفع مادي حتى تاريخه).

الدول الأعضاء في الصندوق المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب المراحل

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (21)	*بلدان بلغت نقطة اتخاذ القرار(9)*	*بلدان على أعتاب نقطة اتخاذ القرار (10)*
بنين	بوروندي	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوليفيا	تشاد	جزر القمر
بوركينا فاسو	جمهورية الكونغو	كوت ديفوار
الكاميرون	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا
إثيوبيا	غامبيا	قيرغيزيستان
غانا	غينيا	ليبيريا
غيانا	غينيا بيساو	نيبال
هندوراس	هايتي (أ)	الصومال
مدغشقر	ساو تومي وبرنسيبي	السودان
ملاوي		توغو
مالي		
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
السنغال		
سيراليون		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

(أ) رهناً بموافقة المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في أبريل/نيسان 2007.

[1] تقديرات ديسمبر/كانون الأول 2006 بناء على أسعار الصرف السارية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006.

دال – تمويل الصندوق لتخفيف الديون

16- يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال المساهمات الخارجية (التي تدفع إلى الصندوق مباشرة أو تحول له عن طريق صندوق أموال الأمانة الخاص بالمبادرة الذي يديره البنك الدولي) ومن خلال موارد الصندوق نفسه. وتصل المساهمات الخارجية (سواء المدفوعة أو المتعهد بها) إلى 79.1 مليون دولار أمريكي تقريباً (45 في المائة). وتصل المساهمات من موارد الصندوق إلى 70.0 مليون دولار أمريكي تقريبا (42 في المائة) عبر تحويلين اثنين منفصلين وافق عليهما المجلس التنفيذي في عامي 1998 و1999، وهي تشمل ما تم في 2002 من تحويل مبلغ 41 مليون دولار أمريكي أحاط المجلس التنفيذي علما بها. أما الباقي فجاء من عائد استثمار رصيد حساب الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدى الصندوق.

17- وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2006، كان رصيد حساب الأمانة الخاص بالمبادرة لدى الصندوق هو 19.4 مليون دولار أمريكي. ومع المدفوعات النقدية التي ستدفع في عام 2007، **فإن المجلس التنفيذي يعلم بموجب هذه الوثيقة أن رئيس الصندوق قد حول من موارد الصندوق الداخلية إلى حساب صندوق الأمانة مبالغ تعادل عشرة ملايين دولار أمريكي في مارس/آذار 2007**. ومن المتوقع أن يتم أول تحويل من حساب الأمانة الخاص بالمبادرة الذي يديره البنك الدولي في يونيو/حزيران 2007.

رابعا – أحدث المعلومات عن صندوق الأمانة الخاص بمبادرة تخفيف الديون وجهود الصندوق في مجال تعبئة الموارد

18- للتقليل من تأثير تخفيف الديون على موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتاحة للالتزام بقروض ومنح جديدة، دعمت الدول الأعضاء في الصندوق وصوله بصفة رسمية إلى حساب الأمانة الخاص بمبادرة تخفيف الديون الذي يديره البنك الدولي. وقد تم الاتفاق على ذلك في اجتماع الإعلام والتمويل الخاص بالمبادرة الذي انعقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في واشنطن العاصمة. وتم الاعتراف بأن من شأن ذلك أن يضيف على المتطلبات الكلية لتمويل صندوق الأمانة، وهو ما يعني حسب التقدير حوالي 282.0 مليون دولار أمريكي من التمويل الإضافي من الجهات المانحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقدر فجوة التمويل الإجمالية (من حيث سلطة الالتزام المطلوبة) بالنسبة لصندوق الأمانة، مع مراعاة احتياجات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واحتياجات مصرف التنمية الأفريقي، من الأموال بمبلغ 493 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع عقد اجتماع للتعهد لصندوق الأمانة في أبريل/نيسان أو يونيو/حزيران 2007.

19- ورغم أن الإدارة تعطي الأولوية لتوفير التمويل الكافي لصندوق الأمانة الخاص بمبادرة تخفيف الديون، فإنها ستواصل أيضا تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تزويده مباشرة بموارد إضافية للمساعدة على تمويل مشاركته في المبادرة.

خامسا – التوصيات

20- يوصي المجلس التنفيذي بالتالي:

(i) الموافقة على المساهمة المقترحة لتخفيف ديون جمهورية هايتي المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر /كانون الأول 2004 (انظر الفقرة 9)، بما قيمته 2.2 مليون وحدة حقوق سحب

خاصة بصافي القيمة الحالية في سبتمبر/أيلول عام 2005. وسيمنح هذا التخفيف وفقاً لشروط القرار التالي:

" قرر: أن يقوم الصندوق، حال إعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز، أن جمهورية هايتي قد وفت بشروط تخفيف الديون عملاً بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بخفض قيمة دين جمهورية هايتي المستحق للصندوق عن طريق تخفيض التزاماتها نصف السنوية لخدمة الدين المستحق للصندوق بنسبة تصل إلى 100 في المائة (أقساط أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد)، مع حلول موعد استحقاقها بعد نقطة الإنجاز الخاصة بها، وفي حدود المبلغ التجميعي بصافي القيمة الحالية وهو 2.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في سبتمبر/أيلول عام 2005 بصافي القيمة الحالية".

(ii) الإحاطة علما بأن رئيس الصندوق قد حول من موارد الصندوق إلى حساب صندوق الأمانة مبلغا يعادل 10 ملايين من الدولارات الأمريكية؛

(iii) الإحاطة علماً بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة الصندوق فيها.